تصدر عن
الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية

الهيئة الليبية للبحث العلمي

مجلة القرطاس

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَةٌ مُحَكَّمَةٌ نِصْف سَنَوِيَةٌ

تعنى بنشر مختلف البحوث التربوية والإنسانية

العدد السابع والعشرون - سبتمبر 2025

المجلد السادس

في هذا العدد

- التوظيف التراثي في شعر علي البهلول حسن- جدلية الذاكرة والابداع
- الهجرة غير النظامية من وإلى ليبيا- دراسة تحليلية مقارنة
- جرائم الفساد وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي
- الهجرة غير الشرعية كأداة دبلوماسية- تحليل محددات السياسة الليبية في التفاعل مع الاتحاد الأوروبي
- مسؤولية الدولة تجاه مخرجات المؤتمرات العلمية "قراءة تحليلية"

رقم الإيداع القانوني
346 / 2017م
دار الكتب الوطنية بنغازي
التقييم الدولي
ISSN 2523- 9821

27

سبتمبر 2025

مجلة القرطاس
مَجَلَّةٌ عِلْمِيَةٌ مُحَكَّمَةٌ
27
المجلد السادس
Volume Six
سبتمبر 2025
September 2025
AlQurtas Journal

Published By
The Libyan Society for Educational and Human

الهيئة الليبية للبحث العلمي

AlQurtas Journal

Semi Annual Refereed Journal

Means Publishing Various Educational and Human Research

Issue Twenty Seven - September 2025

Volume Six

Legal Deposit Number
346 / 2017
National Book House Binghazi
International Numbering
ISSN 2523- 9821

27

September 2025

مجلة القرطـــاس

مجلة علمية مُحَكَّمة تعنى بنشر مختلف البحوث التربوية والإنسانية

تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
العدد السابع والعشرون سبتمبر 2025م
المجلـــد السادس

رقم الإيداع القانونـــــي 346 / 2017م دار الكتب الوطنية بنغازي
الترقيم الدولـــي لمجلة القرطاس / ISSN 2523- 9821
صدرت بموجب القرار رقم (6) لسنة 2022م الصادر عن الإدارة العامة للمطبوعات والمصنفات الفنية "بوزارة الثقافة والتنمية المعرفية " بشأن الإذن بإصدار (مجلة القرطاس)
والقرار رقم (590) لسنة 2023م الصادر عن مدير عام الهيئة الليبية للبحث العلمي بشأن تصويب حكم بحيث يكون اسم الجمعية (الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية)

أولا – البحوث باللغة العربيـــــــــة:

1	**التوجيه اللغوي لما اتفق فيه قالون وورش في فـــرش الحروف** د. مصطفى صالح القموني - قسم اللغة العربية – كلية التربية قصر بن غشير – جامعة طرابلس	11- 30
2	**الرمـــز والهوية فـــي البناء الشـــعري الإسلامـــي – دراسة أركيولوجية للخطاب الشعري الحديث** د. آمنة جبريل المســـلاتي – قسم اللغة العربية – كلية الآداب واللغات – جامعة طرابلس	31-61
3	**الأفعال الناقصة، والأفعال التامة: ومصطلح الزيادة في الجملة العربية** د.لطفي الفيتوري العالم – قسم اللغة العربية- كلية الآداب- جامعة طرابلس.	62-85
4	**التوظيف التراثي في شعر علي البهلول حسن – جدلية الذاكرة والإبداع** د. تهاني مفتاح سالم راشد – كلية التربية- طرابلس – جامعة طرابلس	86-107
5	**طه حسين ورؤيته النقدية في معلقتي زهير وعنترة – دراسة وصفية تحليلية -** د. خليفة أبوبكر عبد القادر– قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم المرج جامعة بنغازي	108-124
6	**التكرار في النص الأدبي نماذج شعرية ونثرية- دراسة تحليلية-** د. زينب الحراري عبد النبي جرجر – كلية التربية طرابلس جامعة طرابلس	125-143
7	**المشتقات اللغويـــــــة في شعر ابن زيدون** أ.امحمد أحمد صالح أبو شبشوبة - كلية التربية بكاباو	144-156
8	**سيرة رجال حول الرسول صلى الله عليه وسلم (الشيخان) أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما - أنموذجا -** أ. نوري علي أحمد القويرح – كلية التربية - الزنتان جامعة الزنتان	157-185
9	**قرامطة الشام ومعادلة المواجهة مع الخلافة العباسية من خلال تاريخ الطبري** أ.هنية صالح خليفة ميلاد كلية التربية الزهراء- جامعة الجفارة -	186- 214

الأفعال الناقصة، والأفعال التامة: ومصطلح الزيادة في الجملة العربية

د. لطفي الفيتوري العالم* ــ قسم اللغة العربية- كلية الآداب- جامعة طرابلس.
ltfyalalm9@gmail.com

Defective Verbs, Complete Verbs, and the Term of Pleonasm in the Arabic Sentence

Dr. Lutfi Al-Fayturi Al-Alim* - Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Languages, University of Tripoli.

Abstract

Adding verbs in Arabic grammatical structure is very common, and it is essence in Arabic language. This research study the following Verbs: The Defective Verbs: "*kāna, aṣbaḥa, aḍḥā, amsā*", The Intransitive Complete Verbs: "*qāma*" (past tense), "*idhhab*" (imperative). Methodology Followed the descriptive-analytical approach, based on the investigation of various prose texts from the Holy Quran, the noble Prophetic Hadith, the speech of
The research was devoted to determining the purpose of the verbs under study: "was *"kāna"*, became *"aṣbaḥa*", became *"aḍḥā"*, became *"amsā*", The Intransitive Complete Verbs: "*qāma*" (past tense), "*idhhab*" (imperative). The researcher followed the descriptive and analytical method, based on investigating various prose texts from: the Holy Qur'an, the Noble Prophetic Hadith, the speech of the Arabs, and poetic evidence related to the study. According to a plan that included: Introduction: It addressed the term augmentation in the Holy Quran, and the scholars' differences between: a prohibitive doctrine, and another permitting, and the structure of the research, the investigated material required: to be divided - after the introduction - into two sections, each with four demands. The first section - with its four demands - was devoted to speaking about the augmentation of "*kāna*" in prose, and mentioned its rules: with a brief about its sisters: abrogation, deficiency, and completeness, then its augmentation, and the conditions for that. The second section - with its four demands - was devoted to the augmentation of "*kāna*" in poetry, in addition to the augmentation of the two complete verbs: "*qama, idhhab*" in prose and

poetry, then the conclusion, and it included the most important results of the research.

Keywords: Defective Verbs, Complete Verbs, Pleonasm, Arabic Sentence.

الملخـــــــــص:

خصص البحث لتحديد الهدف من الأفعال محل الدراسة: "كان، أصبح، أضحى، أمسى"، والأفعال التامة اللازمة: "قَامَ الماضي، اذْهَبْ" الأمر، وقد سلك الباحث المنهج الوصفي التحليلي، المعتمد على استقصاء النصوص النثرية المتنوعة من: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب، والشواهد الشعرية ذات الصلة بالدراسة. وفق خطة شملت: التَمهيد: تطرق إلى مصطلح الزيادة في القرآن الكريم، واختلاف العلماء بين: مذهب مانع، وآخر مجيز، وهيكليّة البحث، تطلبت المادة المستقصاة: أن تقسم -بعد المقدمة- إلى مبحثين، لكل منهما أربعة مطالب، كان المبحث الأول- بمطالبه الأربع خصص في الكلام على زيادة "كان" نثرا، وذكر أحكامها: مع نبذة عن أخواتها: نسخا، ونقصا، وتماما، ثم زيادتها، وشروط ذلك، والمبحث الثاني- بمطالبه الأربع، خصص في زيادة "كان" نظما، إضافة إلى زيادة الفعلين التامين: "قَامَ، اذْهَبْ" نثرا، ونظما، ثم الخاتمة، واشتملت على أهم نتائج البحث.

المقدمـــــة:

الحمدُ للهِ الذي يوفق عباده إلى طاعته، ويعينهم على شكر النعم التي لا تعد ولا تحصى، ومنها نعمة العلم، ونشره بين أوساط المتعلمين، والمتخصصين، والصلاة والسلام على أفضل خلقه، ومصطفاه من رسله ﷺ، وعلى آله وصحبه، ومن ارتسم خطاه فسار على هديه.

وبعد... فهذه دراسة للبحث المعنون بـ : «الأفعال الناقصة، والأفعال التامة: ومصطلح الزيادة في الجملة العربية» يهدف إلى محاولة إلقاء الضوء على ما يمثله هذا الاستعمال اللغوي من تنوع في: الأساليب، وتعدد في وجوه الإعراب، وثراء في المعاني، ويتجلى ذلك في فئة قليلة يسيرة من الأفعال، تتعدد معانيها، وتتنوع وظائفها الإعرابية، وتنحصر في الأفعال: " كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى"، التي تعددت وظائفها التركيبية، مع تفاوت بينها في: النقص، الذي هو مجمل أحوالها- والتمام، والزيادة، وهما أدنى أحوالها، مع قلة قليلة من الأفعال التامة، يأتي تحديدها في موضعها.

وقد اعتمدت الدراسة على استقصاء النصوص النثرية، والشعرية؛ مما له تعلق بوظائف الأفعال المعنيّة بالبحث.

ومن خلال الاستقصاء للنصوص، وتجميع للمادة، ومعالجة للشواهد المتعلقة بالبحث اقتضت المنهجية أن يسير المخطط على: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، لكل منهما مطالب، وخاتمة بأهم النتائج، ثم فهرس المصادر والمراجع.

تمهيد:

زيادة الحروف في التركيب النحوي شائعة كثيرة في اللغة العربية،[1] وهي من أصول اللغة العربية المقررة، وليست على حد واحد، إنها في حروف المعاني كثيرة، ومطردة، وفي الْأَفْعَالِ قليلة، وفي الْأَسْمَاءُ أقل نسبيا.[2]

وقد جرى خلاف بين العلماء السابقين، واللاحقين في اجازة إطلاق مصطلح الزيادة أو منعه على آيات القرآن الكريم، المحتملة له، ومن ثم اختلفوا في تحديد المقصود منه، وفي تخريج النصوص علىٰ وجه الأصالة، أو الزيادة لها، أو لبعضها، وكذلك في إطلاق مصطلحات أخرى: كاللغو عند البصريين، والصلة والحشو عند الكوفيين،[3] والتوكيد، والمبالغة، والإقحام، عند آخرين.[4]

فأقوال السابقين وآراؤهم جاءت أقوالا مذكورة في كتب اللغة، والنحو، والتفسير، والأصول، والبلاغة، ونتج عن اختلافهم مذهبان:

1- مذهب مانـــع: وهو مذهب العامة من علماء الأصول، والعقيدة، والفقه، والقلة من النحاة، واللغويين، وغيرهما؛ ناظرين إليها من ناحية فكرية، وشرعية.[5]

ويمكن إرجاع سبب منع المانعين بما استقر في أذهانهم من أن الزيادة هي بمعناها اللغوي العام، الموصوف بالفضلة؛ إذا ما أطلق على بعض آي كتاب الله، فهو وصف لا يضيف معنى بزيادته في التركيب، وذكره، وحذفه سواء، ودخوله كخروجه، فهو عبث، وحشو ضائع لا يليق بكتاب الله تعالى.

2- مذهب مجـــيز: وهم جمهور النحويين، واللغويين: والأقلية من غيرهم، حيث يرون أن الزيادة لا تكون إلا لغرض؛ لأن:[6] «مَعْنَى كَوْنِهِ زَائِدًا أَنَّ أَصْلَ الْمَعْنَى حَاصِلٌ بِدُونِهِ، دُونَ التَّأْكِيدِ، فَبِوُجُودِهِ حَصَلَ فَائِدَةُ التَّأْكِيدِ. وَالْوَاضِعُ الْحَكِيمُ لَا يَضَعُ الشَّيْءَ إِلَّا لِفَائِدَةٍ»؛ ولأن:[7] « زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى».

والزيادة لا تكون إلا لمعنى مقصود، قال ابن يعيش (ت:643هـ) ذاكرا قول المانعين، ومستدلا لقول المجيزين:[8]«ويُعْنَي بالزائد: أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداثٍ

معنى ... وقد أنكر بعضهم وقوعَ هذه الأحرف زوائدَ لغيرِ معنى؛ إذ ذلك يكون كالعَبَث، والتنزيلُ مُنزه عن مثل ذلك. وليس يخلو إنكارُهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لما ذكروه من المعنى؛ فإن كان الأوّلُ- فقد جاء منه في التنزيل، والشعر ما لا يُحصَى -على ما سنذكره في كل حرف منها- وإن كان الثاني- فليس كما ظنّوا؛ لأنّ قولنا: "زائدٌ" ليس المراد أنّه قد دخل لغير معنى ألبتة؛ بل يزاد لضرب من التأكيد، والتأكيدُ معنى صحيح».

ولعل الأقرب إلىٰ الصحة قول جمهور النحويين، واللغويين الذي يقرر جواز وقوع أسلوب الزيادة لأحرف المعاني، في بعض تراكيب القرآن الكريم، وكذلك زيادة بعض الأفعال، والأسماء، والمفيدة فائدة بلاغية، مراعاة لأساليب اللغة العربية التي نزل القرآن الكريم بها، متحديا بلغاءها، وفصحاءها بأساليب شتى، متنوعة في بعض تراكيبها، والتي من بينها: زيادة هذه الأفعال، وإن كانت قليلة، وعلى غير قياس.

ولا يكون التحدي بالكلام المحكم- سياقا، ولفظا، ومعنى- واقعا وصادقا إلا إذا جرى بين النظائر؛ ولذلك لا يعد الباب موصدا أمام الباحثين المحدثين.[9]

وقد جاءت الشواهد العديدة: نثرا، ونظما، تثبت زيادة بعض الأفعال الناسخة للجملة الاسمية في الأصل، وهي: "كان" أساس هذا الباب، وبعض أخواتها، بحيث لا يمكن إنكارها، كما سمعت زيادة بعض الأفعال التامة اللازمة، وغير الناسخة، كالفعل الماضي، والأمر عند بعضهم. [10]

وزيادة الأفعال عند المجيزين تفيد معانيَ تكتسبها الجملة بهذه الزيادة، منها: التوكيد، والمبالغة، أو إقامة الوزن، أو الجرس للجملة، وغيرها من الأغراض البلاغية، ولا دلالة لهذه الأفعال الزائدة على أكثر من الزمان.[11]

وسأتناول شواهد زيادة الأفعال المعنية بالبحث بالتفصيل، نثرا، ونظما، مستعينا بالله أولا، ثم بالمصادر والمراجع المتوفرة.

المبحث الأول- زيادة "كان": التامة نثرا توكيدا:

المطلب الأول- "كان" الناسخة الناقصة، وأخواتها، عددها، معانيها، تصرفها، جمودها، عملها:

أ. معنى النســـخ: هو: تغيير الحكم السابق بحكم لاحق جديد، بوساطة دخولها، أو إحدى أخواتها، وهو في اللغة، والاصطلاح: يأتي على ثلاثة أوجه:

الأول- مأخوذ من نسخ الكتاب، إذا نقل ما فيه في موضع آخر بكل ما اشتمل عليه دون

تغيير.

الثاني- مأخوذ من الإزالة، دون تعويض بحكم آخر بديل.

الثالث- مأخوذ من الإزالة مع استبدال بحكم آخر، كقول العرب: أزالت الشمس الظل، إذا حلت محله، وهو المعني المقصود بالنواسخ، والذي استعاره النحويون من الفقهاء في موضوع ناسخ القرآن ومنسوخه. (12)

ب- معنى النقص: عدم دلالتها على الحدث، فلا تحتاج إلى مرفوع يسمى فاعلا، ولا تكتفي بمرفوعها – كما هو شأن الجملة الفعلية التامة- فالفعل الناقصُ هو الذي يدخل على الاسمية فيحيل معموليها معمولين لها، بعد أن كانت مستقلة بإعرابها عنها، ومعنى نقصانها: أنها خلاف الأفعال التامة، كـ"ضرب، وقتل، وخرج"، التي إن أخذت مرفوعها اكتفت به، أما هي فإن لم تأخذ منصوبها فلا يعد كلاما.(13)

جـ أشهر أعدادها، معانيها: "كان": هي أشهرها، وأم بابها، وصدرها، وأكثرها استعمالا وأحوالا، وتدل على حصول خبرها في المضي العام، دون تحديد لحدث خاص.

-"ظل": لمعنى الاستمرار، و"أصبح": لوقوع الخبر وقت الصباح، و"أضحى": لوقوعه وقت الضحى، و"أمسى": لوقوعه وقت المساء، و"بات": لوقوعه وقت الليل. و"صار": للتحول والانتقال، و"ليس": الجامدة، لإفادة النفي.

وأفعال الاستمرار المنفية: "زال، وبرح، وانفك، وفتئ"، و"دام": المسبوقة بـ"ما" المصدرية الظرفية.(14)

د- تصرفها، أو جمودها: هي بين التصرف، والجمود، فـ"كان" تامة التصرف: ماضيا، ومضارعا، وأمرا، واسم فاعل، ومصدرا، وكذلك أغلب أخواتها، وبعضها الآخر ناقصة التصرف، كأفعال الاستمرار، للماضي، والمضارع فقط، والجامد: "ليس، ودام"، فلا يأتي منهما إلا الماضي.(15)

هـ - عملها: تدخل على الجملة الاسمية المكونة من: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وخبر مرفوع بالمبتدأ، فتغير حكمهما بحكمين آخرين: بإحالة المبتدأ إلى اسم لها مرفوع بها، بما يرفع به، والخبر إلى خبر لها منصوب، بما ينصب به، ومن أمثلة التصرف نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾[الروم: 9]، وقولك " كُنْ مُخْلِصًا فِي عَمَلِكَ"، ونَجَاةُ المُؤْمِنِ فِي كَوْنِهِ مُسْتَقِيمًا"، ومن أمثلة الجمود قوله تعالى: ﴿**أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْكَافِرِينَ**﴾[العنكبوت: 68]، ومن أمثلة نقص التصرف: قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى** ﴾[طه:

(16) [92 ،91

المطلب الثانـــي- دلالة "كان" الزائدة علىٰ: الزمن، تمامها، شروط زيادتها:

قال أبو عبيدة: (ت: 209هـ) ولـ:[17] «"كان" مواضع، فمنها لما مضـى، ومنهـا لمـا حدث ساعته، .... ومنها لما يجيء بعد في موضع: "يكـون"، والعـرب تفعل ذلـك، ... ويجيء "كان" –أيضا- زائدة، ولا تعمل في الاسم ...».

وتتعين زيادتهـا للتوكيـد بـاطراد؛ إن وقعـت: حشـوا، أو آخـرا بلفـظ الماضـي، وتنـدر زيادتُها بلفظ المضارع"،[18] ولا تزاد أوّلا غالبا، ولا تعمل، ولا تدلّ علـى حـدث، ولا زمان.[19]

قال ابن جني (ت: 392هـ) ذاكرا زيادتها، ودلالتها، وتمامها. [20]«وَقد تزاد "كَانَ" مُؤَكدَة للْكَلَام؛ فَلَا تحْتَاج إِلَى خبر مَنْصُوب، تَقول: "مَرَرْت بِرَجُل كَانَ قَائِمٍ". أَي: مَرَرْت بِرَجُل قَائِم. وَكَانَ: زَائِدَة، لَا اسْم لَهَا وَلَا خبر، وَتقول: "زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ».

وقال بعضهم: [21] «ولـ "كان" موضع آخر تكون فيه زائدة، ولزيادتها شرطان:

أحدهما- أن تكون ماضية فلا تزاد مضارعة.

والثاني- أن تكون متوسطة أو متأخرة، فلا تزاد متقدمة، تقول: "زَيْدٌ كـاَنَ قَـائِمٌ، وَزَيْـدٌ قَائِمٌ كاَنَ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ كَانَ».

وذهب السيرافي (ت: 368هـ) إلـى أن معنـى زيادتهـا عـدم اخـتلال الكـلام بسـقوطها، ولابد لها من الفاعل عنده؛ لأنها فعل.[22]

وعند أبي علىٰ الفارسي (ت: 377هـ): أنهـا تكـون تامـة، ويكـون دخولهـا فـي الكـلام مجردة عن الفاعل؛ [23] وحجته: أننا لو قدرنا لها فاعلًا، لأ صـبحت جملـة، والجمـل لا تزاد. [24]

وكلا القولين مرجحان عند بعضهم علىٰ السواء، كالسمين الحلبي (ت:756هـ): فهمـا عنده حسنان؛ لموافقة أصول كلام العرب.[25]

والزائد لابد أن يدل علىٰ معنى، إذ[26] «لـيس فـي كـلام العـرب زائـد؛ لأنـه تكلـم لغيـر فائدة، وما جاء من ذلك حمله على التوكيد، وهو أمر مطلوب».

المطلب الثالث- زيادة "كان" في نصوص من أقوال العرب:

تزاد بين المتلازمين: كـ"ما" التعجبية وفعل التعجب، واسم التفضيل والمفضـل عليـه، والفعل والفاعل، أو نائبه، والمبتدأ والخبر، والموصوف والصفة.

1- زيادة "كان" بين "ما" التعجبية والفعل، واسم التفضيل والفضل عليه:

قال ابن مالك (ت: 672هـ)**:** [27] « لما كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضـي،

وكان المتعجب منه صالحا للمضي، أجازوا زيادة "كان"، إشعارا بذلك عند قصده، نحو: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا"».

وتزاد بينهما؛ لإضافة الدلالة الزمنية الماضوية على التعجب؛ لفقدان فعل التعجب الدلالة على الزمن، نحو قول القائل: "مَا كَانَ أَشْجَعَ الصَّحَابَةَ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَهُمْ عَلَى الْجِهَادِ!"، فكان زائدة بين "ما" التعجبية وبين فعل التعجب: أشجع، وأصبر.[28]

وما حكاه أبو جعفر النحاس (ت: 338هـ) عن النحويين بإلغاء "كان" بين ما التعجبية ومعمولها من قولهم: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا"، وقولهم: "مَا كَانَ أَعْلَمَهُ"، ونحو: "مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا، ومَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ".[29]

ومن زيادتها مع التفضيل ما ساقه سيبويه (ت: 180هـ): "إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا" فألغى "كان".[30]

2- زيادة "كان" بين الفعل والفاعل، أو نائبه: ومن زيادتها معهما نحو قولك: "قَامَ كَانَ زَيْدٌ، وَيَضْرِبُ زَيْدٌ كَانَ"، وهي تحتاج إلى سماع.

ومن زيادتها مع الفعل ونائبه نحو ما مثل به المبرد (ت: 285هـ): [31] «"ولَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخَرْشَبِ الكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ: "لَمْ يُوجد "كَانَ" مِثْلُهُمْ"، على إِلْغَاء "كَانَ"».

3- زيادة "كان" بين المبتدأ والخبر: نحو: ما روي في الأثر: **"أَوَنَبِيٌّ كَانَ مُوسَى"؟**[32]. قال ابن هشام (ت:761هـ):[33] «وَأما الِاعْتِرَاض بـ"كان" الزَّائِدَة فِي نَحْو قَوْله ﷺ: "أَوَنَبِي كَانَ مُوسَى". فَالصَّحِيح: أَنَّهَا لَا فَاعل لَهَا فَلَا جملَة».

4- زيادة "كان" بين الموصوف والصفة: نحو ما مثل به الخليل (ت: 170هـ): "مَرَرْت بِقَوْمٍ كَانُوا كِرَامٍ" أراد: "مَرَرْت بِقومٍ كرامٍ" وألغيت "كان".[34]

المطلب الرابع- زيادة: "كان" في نصوص من الذكر الحكيم:

وردت شواهد من آيات الذكر تدل على زيادة "كان" بين: المسند إليه والمسند في بعض آياته، وجهها المعربون على الزيادة منها:

قوله تعالى: ﴿فَما رَبِحَتْ تِجارَتُهُمْ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ﴾[البقرة:16]، فسر السمرقندي (ت: 373هـ الآية قوله تعالى: **﴿ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ ﴾** بأنها بمعنى: وما هم بمهتدين في الحال، فهي مثل قوله تعالى: **﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾**[مريم: 29]. أي: من هو في المهد صبي في الحال، ثم حكى قولا بأن معنى: **﴿ وَما كانُوا مُهْتَدِينَ﴾** أي: من قبل؛ وعلل ذلك بأنهم: إن كانوا مهتدين من قبل، إذا لوفقهم الله –تعالى- في الحال؛ ولكنهم لما لم يهتدوا من قبل، استحقوا خذلان الله، جزاء على أفعالهم الخبيثة.[35]

- وقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ

يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ ﴾[البقرة: 143]. قال أبو حيان (ت:745هـ) في زيادة "كان":[37] « وَكُنْتَ بِمَعْنَى: أَنْتَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾**، بِمَعْنَى: أَنْتُمْ. انْتَهَى. وَهَذَا مِنَ ابْنِ عَبَّاسٍ-[36] إِنْ صَحَّ- تَفْسِيرُ مَعْنًى، لَا تَفْسِيرُ إِعْرَابٍ؛ لِأَنَّهُ يؤول إِلَى زِيَادَةِ "كَانَ" الرَّافِعَةِ لِلِاسْمِ وَالنَّاصِبَةِ لِلْخَبَرِ، وَهَذَا لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ؛ وَإِنَّمَا تَفْسِيرُ الْإِعْرَابِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، مَا نَقَلَهُ النَّحْوِيُّونَ: أَنَّ "كَانَ" تَكُونُ بِمَعْنَى: "صَارَ"، وَمَنْ صَارَ إِلَى شَيْءٍ وَاتَّصَفَ بِهِ، صح من حيث المعنى نسبة ذلك الشيء إليه».

- وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[آل عمران: 110]. أي: أنتم خير أمة، فيما روي عن ابن عباس -رضي الله عنه- (ت: 68هـ).[38]

وذكر عبد الرزاق الصاعدي (معاصر): أن تفسير ابن عباس للآية يقتضي أن تعد " كان " -هنا- زائدة.[39]

وحكي مُجَاهِدٍ (ت: 104هـ) فِي قَوْلِهِ: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾** [آل عمران: 110] أن الآية فسرت بتقدير الضمير في كنتم ضميرا منفصلا: أي: أنتم خير الناس للناس، وهو يدل على زيادة "كان".[40]

وذكر الخليل أن الْمَعْنى: أَنْتُم خير أمة، كما ذَكَرَ عن بَعضهم أن المَعْنَى: كونُوا خير أمة، وَرجحه بأنه أصح تفسير فسره الْمُفَسِّرُونَ.[41]

وذكر أبو جعفر النحاس في توجيه إعراب الآية جواز زيادة "كان" في الآية، بمعنى: أنتم خير أمّة ... كما جوز عدم الزيادة، بتقدير اسم لها وخبر. أي: كنتم في اللوح المحفوظ.[42] وذكر الثعلبي (ت: 427هـ) في توجيه قوله تعالى: **﴿ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾**: بأن "كان" جاءت حشوا في الكلام، وهذا الحشو لا معنى له، مثل قوله: **﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾**. أي: أنتم خير أمة، ومثل قوله: **﴿هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولًا ﴾**. على معنى: هل أنا، ومعنى قول الناس: "إن كنت صديقي فصلني".[43]

ورجح بعضهم عدم عدها زائدة في هذه الآية ونظائرها الكثيرة؛ مما وردت فيه صدرا لخروج الفعل "كان" سياقا، واستعمالا عن إطار المضي إلىٰ الحال أو الاستقبال.[44]

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: 22]. أي: إنه فاحشةٌ ومقتٌ. قال أبو جعفر النحاس: «كان –ههنا- زائدة، والمعنى: إنه فاحشة. ... وهذا عندي خطأ؛ لأن "كان" لو كانت زائدة، وجب أن يكون: "إنه كان فاحشةٌ ومقتٌ"».[45]

وذكر الجصاص (ت:370 هـ) في توجيه إعراب الآية وجهين:

أَحَدُهُمَا- أنها ملغاة فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، أي: النِّكَاحُ بَعْدَ النَّهْيِ فَاحِشَةٌ، والتعبير بضمير النكاح: "هو" موجود في كلام العرب.

الثاني- احتمال عدم الإلغاء، بمعنى النهي التحريمي للمسلمين عن فعل ما كان واقعا في الجاهلية من الفواحش بعد إقامة الحجة عليهم بنزول الآية.(46)

ورجح ابن الفرس الأندلسي (ت:597هـ) قول الزجاج(47) بعدم زيادة "كان"؛ لأنها إنما أريد بها –هنا- المضي؛ لأن الله –تعالى- إنما أخبر أن الذي حرمه علينا كان في الجاهلية مستقبحًا يسمونه: فاحشة ومقتًا.(48)

- وقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[الأعراف: 86]. أجاز الطبري (ت:310هـ) إسقاطها على الزيادة، وإثباتها على الأصالة، وهما عنده بمعنى معروف، بحيث لو قدر مقدر التمام بمعنى: أنتم، كان تأويله: خُلقتم خير أمة، أو وجدتم خير أمة، لكان معنى صحيحًا عنده.(49)

وذكر الواحدي (ت:468هـ) زيادة "كان": في قوله تعالى: **﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ﴾**[الأنفال:26]. ووصف بأن: إضمارُ "كان"، وإظهارُها في مثل هذا، سواءٌ، إلّا أنها إذا ذُكِرت، كانت للتأكيد، ووقوع الأمرِ لا مَحالة.(50)

وقوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾[هود: 15]، "كان" –هنا- زائدة، والتقدير: من يرد الحياة الدنيا.

قال الفراء (ت: 207هـ):(51) «"كَانَ" قد يبطل فِي المعنى؛ لأن القائل يقول: "إِنْ كُنْتَ تُعْطِينِي سَأَلْتُكَ"، فيكون كقولك: "إِنْ أَعْطَيْتَنِي سَأَلْتُكَ"».

وزيادتها ذكرها درويش (ت: 1403هـ) حكاية عن الفراء: وعلق عليه بالجمال والظرافة، مبينا عدم اطراده، وحمل القرآن عليه غير سائغ.(52)

وقوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَراً رَسُولًا﴾ [الإسراء: 93].

قال البغوي (ت: 510)**:**(53) «وَقَدْ يَجِيءُ كَانَ حَشْوًا فِي الْكَلَامِ لَا مَعْنَى لَهُ كَقَوْلِهِ: ﴿**هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا** ﴾[الإِسْرَاءِ:93]. أَيْ: هَلْ أَنَا؟».

- وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[مريم: 27].

ذكر الطبري في إعراب الآية: بأن معناها التمام، ولا تحتاج إلى خبر، وهي شبيهة في المعنى بـ"كان" المذكورة التي في قول الله تعالى: ﴿**هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا**﴾[الإسراء: 93]؛ ومعناها: هل أنا إلا بشر رسول؟ وهل وجدت أو بعثت.(54)

وذكر البغوي عند تفسير آية مريم: بأن "كانَ" بِمَعْنَى: هُوَ، وَعند أبي عُبَيْدَةَ: هي صِلَةٌ. أَيْ: كَيْفَ نُكَلِّمُ صَبِيًّا فِي الْمَهْدِ.(55)

وذكر مكي بن أبي طالب (ت:437هـ) في توجيه إعراب هذه الآية**:** بأن "كان" زائدة،

و﴿**صبياً** ﴾: حال، والعامل في الحال المتعلق به حرف الجر. والمعنى: كيف نكلم من في المهد صبياً لا يفهم مثله، ولا ينطق لسانه بكلام.[56]

ورجح الزجاج (ت:311هـ) عدم الزيادة، قال:[57] «أجود الأقوال: أن يكون "مَن" في معنى الشرط والجزاء، فيكون المعنى: من يكن في المهد صَبِيًّا، ويكون و﴿صبياً ﴾: حالا، فكيف نكلمه؟ كما تقول من كان لا يسمع، ولا يعقل، فكيف أخاطبه؟».

وذكر أبو جعفر النحاس بأن لها ثلاثة أقوال:

- **أحدها-** زيادة " كان"، و﴿**صبياً** ﴾ حال، والعامل فيه الاستقرار.

- **الثاني-** قيل هي بمعنى: وقع. و﴿**صبياً** ﴾ حال، والعامل فيه "كان".

-**الثالث-** "مَنْ" شرطية. والمعنى: من كان في المهد صبيا، فكيف نكلّمه؟ كقول القائل: من كان لا يسمع، ولا يبصر فكيف أخاطبه؟[58]

- **وقوله تعالى:** ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ**﴾ [القمر: 14، 15].

قال أبو حيان: [59] «عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَن "كَانَ" -هُنَا- زَائِدَةً. أَيْ. لِمَنْ كُفِرَ».

- **وقوله تعالى:** ﴿ **إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا** ﴾ [الإنسان: 5].

قال الشوكاني (ت: 1250هـ):[60] « وَقِيلَ: إِنَّ "كَانَ" –هُنَا- زَائِدَةٌ. أي: من كأس مِزَاجُهَا كَافُورًا».

إذن: في توجيه إعراب "كان" في غالب النصوص القرآنية أقوال عدة، هي:

1 - أنها زائدة، وهو قول أبي عبيدة.

2 - أنها تامة بمعنى: حدث، ووجد، والتقدير: كيف نكلم من وجد صبيًا.

3 - أنها بمعنى: "صار".

4 - أنها بمعنى: الشرط والجزاء. فالمعنى: من يكون في المهد صبيًا، فكيف نكلمه؟ واختاره الزجاج.

5- ويجوز وجه آخر: وهو أنها الناقصة على بابها من دلالتها على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير تعرض للانقطاع، نحو كقوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا** ﴾[النساء: 96] وشبهها؛ ولذلك يعبر عنها بأنها ترادف: لم يزل.[61]

6- زيادة "كان" التامة في السنة النبوية الشريفة:

وتزاد بين العامل والمعمول، مثل اسم "إن" وخبرها، نحو قوله ﷺ:[62] « قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً -وَفِي رِوَايَةٍ: يَوْمًا- فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ: "فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ». والتقدير: إني نذرت في الجاهلية... وذكر ابن فرحون احتمال أن تكون "كان" زائدة.[63]

المبحث الثاني- زيادة: "كان" نظما، وبعض أخواتها، وبعض الأفعال التامة: نثرا، ونظما:

المطلب الأول- زيادة "كان" نظما:

تزاد بين: العامل والمعمول: كـ "ما" التعجبية وفعل التعجب، والفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والجار والمجرور.

وتزاد بلفظ المضي، حشوًا، أو آخرا بين العامل والمعمول، والتابع والمتبوع باطرادٍ، وبلفظ المضارع صدرا بشذوذ عند الخليل، وسيبويه.(64)

1-زيادة "كان" بين "ما" التعجبية وفعل التعجب: تقع "كان" زائدة بعد أفعل" كثيرا، وتتعين الزيادة معهما، فتكون "ما" مصدرية، و"كان" تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، وفي ذلك دلالة على مضي المتعجب منه؛ فلو قصد استقباله لجيء بـ"يكون"،(65) ومن شواهد ذلك قول **امرئ القيس:**(66)

أرَى أُمَّ عَمرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدّرَا بُكَاءً عَلَى عَمرٍو وَمَا كَانَ أصْبَرَا.

- وقول الشاعر:(67)

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ آخِذًا بِهُدَاكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادَا.

فلفظ "كان" –هنا- زائدة بين: "ما" وفعل التعجب. والتقدير: "وما أصبرها، وما أسعد من أجابك": في محل الرفع؛ لأنَّه فاعل فعل التعجب.

- وقول أَبي الحَسَن التِّهَامِي: (68)

يَا كَوْكَباً مَا كَانَ أَقْصَرَ عُمْرِهِ وَكَذَاكَ عُمْرُ كَوَاكِبِ الأَسْحَارِ.

فـ"كان": فعل ماض، وهو زائد؛ لأنه توسط بين "ما" التعجبية وفعل التعجب: أقصر؛ ليضيف معنى الزمن الماضي للتعجب؛ ولأن فعل التعجب يفقد دلالته الزمنية.(69) وقول رجل من طيء:(70)

صَدَقْتَ قَائِلَ مَا يَكُونُ أَحَقَّ ذَا طِفْلًا يَبُذُّ ذَوِي السِّيَادَةِ يَافِعَا.

فالفعل المضارع: "يكون" زائد عند الفراء.[71] والمعني: أنك صادق حين قلت: إن ذا الطفل سيكون له مستقبل عظيم، ويفوق بمجده أصحاب السيادة.

2- زيادة "كان" بين الركنين الأساسيين نظما: تزاد بين الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والجار والمجرور.

أ- **زيادة "كان" بين "نِعْمَ" الفعل الجامد والفاعل**: نحو قول الحطيئة:[72]

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ.

ب-زيادة "كان" بين المبتدأ والخبر: وهي بلفظ المضارع، حشوا وشذوذا. ومنه قول **أم عقيل بن أبي طالب:**[73]

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ.

ج- زيادة كان بين الجار والمجرور شذوذا: نحو **قول الفرزدق:**[74]

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةَ الْعِرَابِ.

والأصل: على المسومة العراب، بإلغاء "كان".[75] وذكر بأنه لم ترد زيادتها بين جار ومجرور إلا في هذا الشاهد.[76] وعند بعضهم أن "كان" في هذا الشاهد زائدة بلا خلاف.[77]

المطلب الثاني- زيادة "كان" بين المتلازمين:

وتزاد مع الصفة والموصوف، والمعطوف عليه والمعطوف، و"ليت" ومعموليها، وصاحب الحال والحال.

1- **زيادة "كان" مع الموصوف والصفة:** نحو قول الفرزدق:(78)

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا التِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُوْرِ.

وهو شاهد على زيادة "كان" بين: "بسعي، ومشكور" ولكن البيت مفرد، ويصح قراءته: كان مشكورا، فيكون "مشكورا: خبر كان، واسمها مستتر.(79) ، وقول الفرزدق –أيضا-:(80)

فَكَيْفَ إذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ وجِيرَانٍ لَنا كانُوا كِرَامِ.

قال المبرد -بعد إيراد الشاهد-:(81) «والقوافي مجرورة، وَتَأْويل هَذَا سُقُوط "كَانَ" على و"جيران لنا كرام" فِي قَول النَّحْوِيين أَجْمَعِينَ. وَهُوَ عِنْدِي على خلاف مَا قَالُوا من إِلْغَاء "كَانَ"؛ وَذَلِكَ أَن خبر "كَانَ": لنا، فتقديره: وجيران كرام كَانُوا لنا».

وذكر ابن العربي أن قول من قال بالزيادة ضعيف، قال:(82) « وَهَذَا جَهْلٌ عَظِيمٌ بِاللُّغَةِ وَالشِّعْرِ؛ بَلْ لَا يَجُوزُ زِيَادَةُ "كَانَ" –هَاهُنَا- وَإِنَّمَا الْمَعْنَى: وَجِيرَانٌ كِرَامٌ كَانُوا لَنَا مُجَاوِرِينَ، فَأَبَادَهُمْ الزَّمَانُ، وَانْقَطَعَ عَنْهُمْ مَا كَانَ، وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي مُلْجِئَةِ الْمُتَفَقِّهِينَ، وَذَكَرْنَا مَنْ قَالَهَا قَبْلَهُمَا وَبَعْدَهُمَا، وَاسْتَوْفَيْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ».

وعند ابن هشام:(83) أنها في هذا البيت ليست زائدة؛ لرفعها الضمير في قوله: و"جيران لنا كانوا كرام"؛ خلافاً لسيبويه.(84)

وذكر أبو حيان أن إسناد" كان" إلى الضمير، "لا يمنع ذلك من زيادتها، كما أن إسناد "ظن" إلى ضمير الرفع في قول القائل: "زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ" لا يمنع من إلغائها.(85)

وقال ابن عقيل:(86) «فكانوا: زائدة، وإسنادها إلى الضمير لا يمنع الزيادة».

2- زيادة "كان" مع المعطوف علية والمعطوف: نحو قول **الفرزدق**:(87)

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بِحُوْرُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلَامِ.

فالفعل "كَانَ" زَائِد بَين المتعاطفين، ولَا عمل لَهَ، وَلَا دلَالَة على مُضِيّ.[88]

2- **زيادة "كان "مع "ليت" ومعموليها**: من ذلك قَول يزِيد بن الحكم:[89]

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّك عَنِّي مَا ارْتَوَى الماءَ مُرْتَوي.

الشاهد يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها- أن تكون "كان" أصيلة: وضمير الشَّأْن مَحْذُوف وَهُوَ اسْم (لَيْت)، وخبرها الْجُمْلَة الَّتِي بعْدهَا، و"كفافاً": خبر "كَانَ"، و"خيرك": اسْمهَا، وَلم يـأت الْخَبَر مثنـى؛ لأنَّه كالمصدر.

الثَّانِي- أنَّ " كفافا" اسم "ليت": و"كان" عاملة فيما بعدها، وخبرها محذوف.

الثَّالِث- أنَّ "كَانَ": زَائِدَة، ويروى: "شرَّك" بِالنّصب؛ علـى أنَّـه مَعْطُـوف علـى اسْم "لَيْت".[90]

3- **زيادة "كان" مع صاحب الحال والحال**: نحو قول **زهير بن أبي سُلْمَـى:** [91]

زَجَرْتُ علَيْهِ حُرَّةً أرْحَبِيَّةً وَقَدْ كَانَ لَوْنُ اللَّيْلِ مِثْلَ الأرَنْدَجِ.

أي: والحال: لون الليل مثل الأرندج.[92]

وقد أجاز زيادتها الكوفيون حكاية عن العرب، وشواهدها: نثرا، ونظما قليلة.[93]

المطلب الثالث- زيادة أخوات "كان" نثرا، ونظما:

1-**زيادة "(أصبح، أمســى، أضحى) نثرا:** تزاد أخوات "كان"؛ إن وقعت صحبة أسلوب التعجب، في نحو: "مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا!" أي: الدنيا، ونحو: "ما أضحى أحسن زيدًا، وزيد أضحى قائم، وهي عند البصريين من القلة، بحيث لا يقاس عليها.[94]

2-زيادة (أصبح، أمســى) نظما: تـزادان بـين المتلازمـين: كالمبتـدأ والخبـر، والفعـل والمفعول.

أ- **زيادة "أصبح" بين المبتدأ والخبر:** نحو قول **الشاعر:**[95]

عَدُوٌّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُوْلِ.

والبيت شاهد علىٰ زيادة: أصبح" بينهما.

ب- زيادة "أمسى" واقعة بين الفعل والمفعول: نحو قول الشاعر:[96]

أعاذِلَ قُولِي مَا هَوِيتِ فَأَوّبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي.

وفي قوله: "أرى أمسى لديك ذنوبي": زيدت "أمسى" بين الفعل "أرى" ومفعوله "ذنوبي".[97] قال أبو حيان عقب الشاهدين:[98] «فأجاز أبو علي أن تكون فيه "أصبح، وأمسى" زائدتين».

المطلب الرابع- زيادة بعض "الأفعال التامة، غير الناسخة:

أجاز بعض النحويين[99] زيادة كل فعل غير متعد من غير النواسخ؛ إذا لم ينتقض المعنى، كالفعل: الماضي، وفعل الأمر اللازمين.

1-زيادة الفعل الماضي "قَامَ": نحو قول بعض العبديين، أو بني نبهان:[100]

فَإِنْ كُنْتَ سَيِّدَنَا سُدْتَنَا وَإِنْ كُنْتَ لِلْخَالِ فَاذْهَبْ فَخَلْ.

فزاد الفعل: "اذْهَبْ" توكيداً.[101] ، وقول حسَّان بن ثابت:[102]

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ.

قال أبو علي القيسي (ت: ق 6):[103] « وأراد: علام يشتمني، وزاد "قام" توكيداً».

2-زيادة فعل الأمر "اذهب": من ذلك قول الشاعر:[104]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيامِ مِنْ عَجَبِ.

قيل:[105] «والمعنى: وما بك والأيام، وزاد "فاذهب" توكيداً للكلام، وتمكيناً له».

ورجح ابن عصفور (ت: 669 هـ) عدم زيادة "قام، واذهب" في الشاهدين، قال:[106] «والصحيح أنهما غير زائدتين».

وقال السيوطي (ت:911هـ):[107] «وَلم يرد أَن يَأْمُرهُ بالذهاب. وَالصَّحِيح: أَن ذَلِك كُله لَا يجوز؛ لاحْتِمَال التَّأْوِيل، وَمَا لَا يحْتَملهُ من ذَلِك من الْقلَّة بِحَيْثُ لَا يُقَاس عَلَيْهِ».

الخاتمـــــة:

من خلال ما تمت دراسته في البحث المعنون بـ «الأفعال الناقصة، والأفعال التامة: ومصطلح الزيادة، في الجملة العربية»، بمحثيه، ومطالبهما، يمكن استنتاج النتائج الآتية:

- أن الزيادة ظاهرة أصيلة، وترتب عليها، وعلى غيرها من الأساليب اللغوية الإعجاز والتحدي، ليكون معجزة للنبي العربي الأمي.

- أن الزيادة في القرآن الكريم لكل أنواع الزيادة ما زالت محل اختلاف، قديما، وحديثا، ونتج عن اختلافهم عموما مذهبان:

1- مذهب يمنع الزيادة مطلقا: وهو مذهب العامة من علماء الأصول، والعقيدة، والفقه، والقلة من النحاة واللغويين وغيرهما؛ ناظرين إليها من ناحية فكرية وشرعية. فهي عندهم لا لفائدة، وهي عبث، وحشو ضائع لا يليق بكتاب الله؛ ودخولها وخروجها سواء.

2-**مذهب مجيز:** وهم جمهور النحويين، واللغويين: والأقلية من غيرهم، والزيادة عندهم في العبارة عموما لا تكون إلا لفائدة معنوية، كالتوكيد، والتحقيق، والتوثيق، والمبالغة، فهي بمثابة إعادة العبارة مرتين؛ ليُدفع الظنُّ والوهمُ الذي تحتمله قبل الزيادة. والقاعدة اللغوية تقول: زيادة المبنى تعني زيادة في المعنى.

- أن أسلوب الزيادة في القرآن الكريم ليس أسلوبا طارئا عليه؛ بل إن العرب قد ألفوه وقرروه في لغتهم العربية التي عرفت الزيادة قبل نزوله، وبعده، كما أنه ليس وحيدا في التعبير، فهناك أسلوب الحذف، والتكرار في التعبير، وتستخدمها لأغراض بلاغية؛ طلبا لجمال التعبير، وروعة البيان، وأن القرآن وآياته هي محل تعظيم، وتبجيل، وتقديس.

- مصطلح الزيادة ليس بالمعنى المتبادر إلىٰ الذهن بمعنى الفضلة؛ بل هو لمعنى بلاغي، يزيد النص غنى في اللفظ، وتنوعا في الإعراب، وإثراء في المعني؛ ولذا لا حرج في القول مع القائلين بالزيادة.

- أن الزيادة تكون في حروف المعاني: كثيرة مطردة، وفي الأفعال قليلة، وفي الْأَسْمَاءُ أقل.
- سعة اللغة العربية وتنوعها في ألفاظها ووظائفها؛ فهذه "كان" وأخواتها تكون ناقصة، وتامة، وزائدة، وكذلك بعض الأفعال التامة.
- تزاد "كان" جوازا باطراد، وتفيد معنى عند المجيزين؛ إن وقعت بلفظ الماضي، وكانت: حشوا أو آخرا، وتندر زيادتها؛ إن وقعت بلفظ المضارع، ولا تزاد أوّلا غالبا.
- تزاد "كان" بين المتلازمين: كـ"ما" التعجبية والفعل، وبين الفعل والفاعل أو نائبه، وبين المبتدأ والخبر، وبين الموصوف والصفة، ومع المعطوف عليه والمعطوف، وليت من أخوات "إن"، والحال وصاحبه، نثرا، ونظما.
- تزاد "كان" التامة المفردة، فلا تحتاج إلىٰ مرفوع عند الجمهور، ولا تدلّ على حدث، ولا زمان، وتزاد عاملة مع مرفوعها عند القلة.
ـ سمعت زيادة بعض أخوات كان: كـ" أصبح، وأمسى، وأضحى بين المتلازمين: نثرا، ونظما.
ـ سمعت زيادة بعض الأفعال اللازمة: الماضية، والدالة علىٰ الأمر مع المتلازمين؛ إن لم ينتقض المعنى، وشواهدهما مسموعة؛ لكنها قليلة، بحيث لا يقاس عليهما عند البصريين.

ختاما:

أدعو الله أن يبارك للبُحّاث ما قدموه وما يقدمونه، خدمة للغة، وأن ينفع بأعمالهم، ويبارك لهم فيه، وصلى الله وسلم وبارك علىٰ رسول الله، وعلى آل بيته صحبه أجمعين.

الهوامـــــش:

القرآن الكريم برواية حفص.

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (3/ 72 وما بعدها) ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1376هـ، 1957م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركائه.

(2) انظر: المصدر نفسه (3/ 72 وما بعدها).

(3) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش (5/ 64)، قدم له: أد. إميل بديع يعقوب، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1422، 2001م.

(4) انظر: البرهان في علم القرآن، للزركشي (3/ 70، 72)، وشرح المفصل، لابن يعيش (5/ 64)، والكليات، لأبي البقاء الكفوي (160/1، 774، 70/3، 72)، تح: عدنان درويش، وآخر، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(5) انظر: الرّد عَلى النّحاة، لأحمد بن عبد الرحمن ابن مَضَاء اللخمي، ت..: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط 1، 1399 هـ، 1979م، (73، 74)، ومفاتيح الغيب التفسير الكبير، للرازي، خطيب الري (2/ 363)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420 هـ.

(6) البرهان في علوم القرآن (3/ 74).

(7) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعلبي (1/ 106)، ت: الشيخ محمد عبد الموجود، دار التراث العربي، بيروت، ط 1، 1418هـ.

(8) شرح المفصل، لابن يعيش (5/ 64).

(9) انظر: البرهان في علوم القرآن (3/ 72وما بعدها).

(10) انظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان (4/ 216)، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، وفيه: (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1. وفيه: «وأجاز بعض النحويين زيادة "أضحى" وسائر أفعال هذا الباب، وكل فعل غير متعد من غير هذا الباب؛ إذا لم ينقض المعنى».

(11) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لبدر الدين بن مالك (99)، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 2000م.

12- انظر: الناسخ والمنسوخ، لقتادة (5، 6)، ت: حاتم الضامن، كلية الآداب، جامعة بغداد، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ، 1998م.

13- انظر: الأصول في النحو، لابن السراج (1/ 74)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان بيروت، والمفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (349)، ت: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط 1، 1993م، وجامع الدروس العربية، للغلاييني (271/2)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، 1414هـ، 1993م.

14-انظر: المفصل في صنعة الإعراب (351).

15-انظر: البديع في علم العربية، لمجد الدين بن الأثير (470/1)،)، ت: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.

16- انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني (3/ 160)، ت: د. محمد بن عبد الرحمن

المفدى، ط1، 1403هـ، 1983م.

(17) مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (7/2)، ت: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1981م.

(18) نحو قولك: « إن كنت تعطينى سألتك"، فيكون كقولك: "إن أعطيتني سألتك"». معاني القرآن، للفراء (2/ 5، 6)، ت: أحمد يوسف النجاتي، وآخران، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.

(19) تجوز زيادتها وسطاً باتفاق، وآخرا علىٰ قول. انظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (3/ 437)، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ، 1996م، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (1/ 268)، ت: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط1، 1400، 1405هـ.

(20) اللمع في العربية، لابن جني (38، 39) ، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

(21) توجيه اللمع، لابن الخباز (142)، ت: أد. فائز زكي دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهري، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط2، 1428هـ، 2007م. .

(22) انظر: شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد المرزبان السيرافي (296/1، 479/2)، ت: د. محمد علي الريح هاشم، مراجعة: عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1394هـ، 1974م.

(23) انظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (2/ 437)، ت: بدر الدين قهوجي، وآخر، مراجعة: عبد العزيز رباح، وآخر، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413هـ، 1993م.

(24) انظر: توجيه اللمع، لابن الخباز(142)، حكاية عن ابن السراج.

(25) انظر: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (3/ 437).

(26) التفسير الوسيط، للواحدي (12/ 415)، أصل تحقيقه: رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد سعود، سبكته لجنة علمية، ط1، 1430هـ.

(27) شرح الكافية الشافية، لابن مالك (2/ 1099)،)، ت ..: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ، 1982م.

(28) أدوات الإعراب، لظاهر شوكت البياتي (157)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1425هـ، 2005م.

(29) انظر: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (11/3)، ت... : عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط 1، 1421هـ

(30) انظر: الكتاب (2/ 153) نسبة إلىٰ الخليل، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م.

(31) المقتضب (4/ 116)، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

(32) لم يرد الأثر في كتب الحديث مستفهما به عن موسى عليه السلام؛ وإنما ورد مستفهما به عن آدم في مسند الإمام أحمد مخرجا، لأبي عبد الله بن محمد الشيباني، عن أبي أمامة (36/ 619)، ت: شعيب الأرنؤوط، إشراف: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1421 هـ، 2001 م، وجاء بلفظ: «قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللهِ: أَوَ نَبِيٌّ كَانَ آدَمُ؟ قَالَ: " نَعَمْ. نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ،

خَلَقَهُ اللهُ بِيَدِهِ، ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ رُوحَهُ ...». وبهذا اللفظ في المتن ورد في شرح ابن الناظم، لبدر الدين (99).

(33) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (507)، ت: د. مازن المبارك، وآخر، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

(34) انظر: الجمل في النحو، للخليل الفراهيدي (150)، ت: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ، 1985م.

(35) انظر: بحر العلوم، لأبي الليث، نصر بن محمد السمرقندي (30/1)، (الشاملة).

(36) انظر: تفسيره المنسوب إليه: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (54)، دار الكتب العلمية، لبنان.

(37) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي (2/ 5)، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ.

(38) انظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (54).

(39) انظر: أصول علم العربية في المدينة، لعبد الرزاق الصاعدي (355)، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثامنة والعشرون، العددان: 105، 106، 1417، 1418، 1987، 1988م.

(40) انظر: تفسير مجاهد (257)، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، ت: محمد عبد السلام، أبو النيل، ط1، 1410هـ، 1989م .

(41) انظر: الجمل في النحو (150).

(42) انظر: إعراب القرآن، للنحاس (1/ 175)، ت... : عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ.

(43) انظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي (6/ 213)، ت: الإمام ابن عاشور، مراجعة: أ. نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 202م.

(44) انظر: أدوات الإعراب، لظاهر شوكت البياتي (155، 156؛ 157).

(45) معاني القرآن للنحاس (2/ 51).

(46) انظر: أحكام القرآن، للجصاص (3/ 63)، ت: محمد قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ.

(47) قال معلقا علىٰ قول المبرد: « قال أبو إسحاق: هذا غلط من أبي العباس؛ لأن "كان" لو كانت زائدة، لم تنصب خبرها». معاني القرآن وإعرابه (2/ 33، 237/3)، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408 هـ، 1988م.

(48) انظر: أحكام القرآن، لابن الفرس (2/ 118)، ت: مجموعة من المحققين، دار ابن حزم، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م.

(49) انظر: جامع البيان، للطبري (5/ 677)، ت: عبد الله التركي، بالتعاون مع: مركز البحوث والدراسات الإسلامية، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ، 2001م.

(50) انظر: التفسير الوسيط، لأبي الحسن الواحدي (1/ 477)، أصل تحقيقه في رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه، ط 1، 1430هـ.

(51) معاني القرآن (2/ 5، 6)

(52) انظر: إعراب القرآن وبيانه (4/ 326).
(53) معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد البغوي (3/ 232) (3/ 232)، ت..: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1420 هـ)..
(54) انظر: جامع البيان، ط هجر (15/ 527).
(55) انظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن، إحياء التراث (3/ 232).
(56) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن، وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لمكي بن أبي طالب حَمّوش (7/ 4531)، ت: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط 1، 1429 هـ، 2008م. وانظر: النكت والعيون=تفسير الماوردي (3/ 369)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. وفيه عن كَان في: «هذا الموضع وجهان: أحدهما- أنها بمعنى: يكون، تقديره: من يكون في المهد صبياً. قاله ابن الأنباري. الثاني- أنها صلة زائدة، وتقديره: من هو في المهد ، قاله ابن قتيبة».
(57) معاني القرآن وإعرابه (3/ 328).
(58) انظر: إعراب القرآن (11/3) والقول حكاه عن أبي إسحاق، وانظر: العدة في إعراب العمدة، لابن فرحون المدني (394/3)، ت: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط 1، (بلا).
(59) البحر المحيط في التفسير (10/ 40)، وانظر: أصول علم العربية في المدينة، لعبد الرزاق الصاعدي (354).
(60) فتح القدير، للشوكاني (418/5)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط 1، 1414هـ.
(61) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (3/ 328)، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، ط، دار التفسير (371/17)، والنكت والعيون، للماوردي (3/ 369)، وفتح القدير، للشوكاني (392/3).
(62) الحديث مروي عن ابن عمر عن عمر في مسند أحمد، ط الرسالة (10/ 465)، برقم: (6418) باب: مسند عبد الله ابن عمر.
(63) انظر: العدة في إعراب العمدة (3/ 394).
(64) انظر: الجمل في النحو، للخليل (150)، والكتاب، لسيبويه (2/ 153)، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي (3/ 437).
(65) انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك (2/ 1099).
(66) البيت من الطويل في ديوان امرئ القيس (97)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 2، 1425 هـ ، 2004 م، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (3/ 1481)، ت ... : رجب، عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1418 هـ ، 1998 م، والمرشد إلى فهم أشعار العرب، لعبد الله بن الطيب المجذوب (3/ 260)، دار الآثار الإسلامية، وزارة الإعلام الصفاة، الكويت، ط 2، 1409 هـ، 1989 م.
(67) البيت من الكامل في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: «شرح الشواهد الكبرى»، للعيني (1484/3)، ت: أ.د. علي محمد فاخر، وآخران، دار السلام للطباعة

والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط 1، 1431هـ، 2010 م، ودون نسبة في شرح التسهيل، لابن مالك (362/1)، ت: عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط 1، 1410هـ، 1990م.

(68) البيت من الكامل في دمية القصر وعصرة أهل العصر، للباخرزي (1/ 142)، دار الجيل، ط1، 1414هـ، وأدوات الإعراب، لظاهر البياتي (157).

(69) انظر: أدوات الإعراب، لظاهر شوكت البياتي (157، 158).

(70) البيت من الكامل دون نسبة في شرح التسهيل، لابن مالك (1/ 362)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام (257)، ت: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية، بغداد)، دار الكتاب العربي، ط 1، 1406 هـ، 1986 م، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (3/ 1161).

(71) قال الفراء في توجيه لفظ: □الحق□ من قوله تعالى: □وَإِذْ قالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ □ [الأنفال: 32]: « فى □الحق□ النصب والرفع إن جعلت □هو □اسمًا رفعت الحق بهو. وإن جعلتها عمادًا بِمنزلة الصلة نصبت الحق. وكذلك فافعل فِي أخوات كَانَ». معاني القرآن (1/ 409)، وانظر: شرح التسهيل، لابن مالك (362/1)، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (3/ 1162).

(72) البيت من الكامل دون نسبة في التذييل والتكميل، لأبي حيان (213/4) وجامع الدروس العربية، للغلاييني (280/2).

(73) الرجز دون نسبة في شرح الكافية الشافية، لابن مالك (70/1)، وشرح ابن الناظم، لبدر الدين (100)، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (1161/3).

(74) البيت من الوافر في شرح ديوان المتنبي، لأبي الحسن الواحدي النيسابوري، الشافعي (295) (الشاملة)، ودون نسبة في سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني (1/ 308)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1421هـ، 2000م، وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (114)، بلفظ: سراة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط 1، 1320هـ، 1999م.

(75) انظر: اللمع في العربية، لابن جني (39).

(76) انظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش (3/ 1163).

(77) انظر: شرح ديوان المتنبي، للواحدي (295).

(78) البيت من البسيط في شرح أبيات مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للبغدادي (5/ 338)، ت: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط 6، 1985، ودون نسبة في ارتشاف الضرب، لأبي حيان ((2401/5)، وجامع الدروس العربية، للغلاييني (2/ 281).

(79) انظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لمحمد شُرَّاب (1/ 554)، «لأربعة آلاف شاهد شعري»، لمحمد شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1427 هـ، 2007م.

(80) البيت من الوافر في المقتضب، للمبرد (4/ 116)، وشرح أبيات سيبويه، محمد السيرافي (2/ 480)، وأحكام القرآن، لابن العربي (476/1)، ت: علي محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط 3، 1424 هـ، 2003م.

(81) المقتضب، للمبرد (4/ 117).

(82) وهما: الْقَاضِي أَبُو إِسْحَاقَ، وَالْمُبَرِّدُ. وقبل النص: « وَقَدْ وَهَمَ الْقَاضِي أَبُو إِسْحَاقَ وَالْمُبَرِّدُ فَقَالَا: إنَّ "كَانَ" زَائِدَةٌ هُنَا، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى فِي زِيَادَتِهَا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: "وذكر الشاهد"». أحكام القرآن، للقاضي ابن العربي، العلمية (1/ 476).

(83) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، لابن هشام (251/1)، ت: يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بلا ط.

(84) انظر: الكتاب، لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبي بشر (2/ 153)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ، 1988م، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج (2/ 33).

(85) انظر: التذييل والتكميل (4/ 218)، حكاية عن المصنف، وفيه: «هذا مذهب: س».

(86) المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 270).

(87) البيت من الكامل في ضرائر الشعر، لابن عصفور (77)، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1980م، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (9/ 210)، ت... : عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1418 هـ، 1997 م.

(88) انظر: خزانة الأدب، للبغدادي (211/9)، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، لشُرَّاب (3/ 15).

(89) البيت من الطويل في مغني اللبيب، لابن هشام (381)، ودون نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (150/1)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ، 2003م.

(90) انظر: انظر: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (220/1)، ت: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1416هـ ، 1995م.

(91) البيت من الطويل في الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، دار إحياء التراث العربي (6/ 213)، وغرر الفوائد ودرر القلائد، للمرتضى "معتزلي" (2/ 198)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)، ط 1، 1373 هـ، 1954م.

(92) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، للفارسي (117)، نشر: محمد بيضون، ط1، 1418هـ، 1997م.

(93) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك (362/1)، وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي (3/ 1186)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد أبي الحسن (1/ 245)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ، 1998م.

(94) انظر: شرح التسهيل، لابن مالك (362/1)، والتذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي (4/ 216).

(95) البيت من السريع دون نسبة في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام (52)، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش (3/ 1163)، وهمع الهوامع، للسيوطي(439/1).

(96) البيت من الطويل دون نسبة في شرح الكافية الشافية، لابن مالك (414/1)، وهمع الهوامع، للسيوطي (1/ 439).

(97) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد (1/ 356)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1417 هـ ،1997م.

(98) التذييل والتكميل (4/ 216).
(99) انظر: المصدر نفسه (4/ 216).
(100) البيت من المتقارب في عيون الأخبار، لابن قتيبة (1/ 409)، دار الكتب العلمية، بيروت 1418هـ، ودون نسبة في شرح ديوان الحماسة، ليحيى بن علي التبريزي، أبي زكريا (86/1)، دار القلم، بيروت.
(101) انظر: خزانة الأدب، للبغدادي (130/5).
(102) البيت من الوافر في الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري (683/4)، بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف)، لابن المنير الإسكندري، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى]، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407 هـ، وشرح شواهد المغني، للسيوطي، لابن التلاميذ الشنقيطي (710/2)، لجنة التراث العربي، 1386هـ، 1966م. ويروى: تمرغ في دمال، و"دمان". وله شاهد آخر، وهو: إثبات "الألف" في "ما" الاستفهامية في الدرج تخفيفا.
(103) إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن القيسي (384/1)، ت..: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1408هـ، 1987م.
(104) البيت من البسيط دون نسبة في الكتاب، لسيبويه (2/ 383)، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج (4/ 432)، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، (2/ 4، 459)، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422 هـ، وفيه شاهد آخر مشهور، وهو: العطفُ على الضمير المجرور، دونَ إعادةِ الجارّ، والتقديرُ: فما بك وبالأيام؛ لتقدُّم "الباء" في "بك"، وهذا قبيح، ويجوز في الشعر.
(105) إيضاح شواهد الإيضاح (385/1).
(106) ضرائر الشعر (80).
(107) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (439/1).